

النحو وقضاياها في شرح النحاس على المعلقة دراسة وصفية

سميه حسنعليان^١، سيدمحمد رضا ابن الرسول^٢

١- أستاذة مساعدة في قسم اللغة العربية و آدابها بجامعة إصفهان

٢- أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية و آدابها بجامعة إصفهان

hasanalian25@yahoo.com

تاريخ قبول البحث: ١٣٩٢/٠٤/١٨

تاريخ استلام البحث: ١٣٩١/٠٨/٢٧

الملخص:

نظراً للمكانة المرموقة للمعلقة في الأدب العربي، فضلاً عن أهميتها في العلوم المختلفة التفسيرية، واللغوية، والنحوية واحتوائها على كثير من الألفاظ الجاهلية وغريبها اهتم بها كثير من الشراح ومنهم أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس في شرحه للمعلقة، المسمى «شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقة»، وأشار فيه إلى مسائل مختلفة متنوعة كالنحو، والبلاغة، والمعنى، والنقد و... .
ولهذا يرمي هذا البحث باستخدام المنهج الوصفي-التحليلي، إلى دراسة منهج تعامل النحاس مع النحو وقضاياها في شرحه للمعلقة، موضحاً موقفه من القياس والتعليل بوصفهما مسألتين هامتين في النحو العربي. أظهرت الدراسة أن اهتمام النحاس بالنحو جليّ في شرحه في مظاهر عدة، منها: عود الضمير، ومعنى الحروف، وبيان آراء الكوفيين والبصريين في قضايا نحوية، وتوضيح معاني الحروف والظروف في البيت، وتحديد متعلق الظرف والجار والمجرور، وإعراب الكلمات والجمل، والمفاضلة بين العلل، والإشارة إلى القياس وما هو الأصل في اللغة، والإشارة إلى بعض الأسباب الصوتية المؤثرة في الضبط الإعرابي للكلمة والاستشهاد بالآيات القرآنية والشعر العربي لبيان المسائل النحوية.

الكلمات الرئيسية: المعلقة، النحو، النحاس، الشواهد، القياس، التعليل.

١. المقدمة

لا يخامرنا شك في أهمية النحو وما يتعلق به في العربية وأصبحت قضاياها موضع اهتمام العلماء بما منذ أن أرسى قواعده أبو الأسود الدثلي بإشارة من الإمام علي (ع). ويعود جلّ أهمية النحو إلى ما يكون له وللإعراب من الدور العظيم في توجيه المسائل في علوم اللغة والشريعة، هذا من جهة، ومن جهة

أخرى هناك قصائد معروفة في العربية بالمعلقات تعود إلى العصر الجاهلي وهي في غاية النضج في جوانبها اللغوية المختلفة وتعدّ أهم موروث لغوي أدبي للعرب ولهذا أصبحت بؤرة من بؤر الدراسات اللغوية والأدبية ونظراً لأهمية هذه القصائد في الأدب العربي تناولها عدد من العلماء بالشرح والتفسير والتوجيه اللغوي والنحوي والصرفي والصوتي — وما زال كثير من العلماء يهتمون بهـ ومن هؤلاء العلماء أبو جعفر النحاس في كتابه "شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات".

والجدير بالذكر أن الحاجة إلى الدراسات التطبيقية في النحو العربي هي حاجة ماسة؛ إذ سار التأليف النحوي في غالبه منذ بدايته إلى اليوم على المنهج النظري المعتمد على عرض القواعد ثم الاستشهاد ببعض الأمثلة تكاد تتكرر في الكتب النحوية كلها.

من أهم الأهداف التي تقصد هذه المقالة أن تحققها هي: دراسة منهج تعامل النحاس في كتابه هذا مع النحو وقضاياها وخاصة الإعراب، وبيان علاقة النحو بالأصوات في شرحه والإشارة إلى موقفه من قضيتين هامتين ألا وهما القياس والتعليل.

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا البحث هي:

— ما هو المنهج الذي توخاه النحاس في معالجة النحو وقضاياها لدي شرحه للمعلقات؟

— ما هي القضايا النحوية التي اهتم بها النحاس في شرحه؟

— هل اهتم النحاس بالشواهد بأنواعه المختلفة في شرح القضايا النحوية؟

والمنهج الذي يتبعه هذا البحث هو المنهج الوصفي — التحليلي.

ولا يفوتنا أنه توجد مقالات وكتب قيّمة عالجت القضايا النحوية في شروح المعلقات، ولكن بالنسبة إلى منهج النحاس في تعامله مع النحو فنكاد لا نجد بحثاً شاملاً وافياً للموضوع. ومن الدراسات التي سبقت دراستنا حول النحاس نشير إلى اثنتين:

مقالة «أصالة النحاس في شرح القصائد التسع» لأحمد نصيف الجنابي، طبعت في المجمع العلمي

العراقي عام ١٤٠٠هـ.

نتيجة الدراسة: أثبت المؤلف أصالة النحاس في شرحه. بمعنى أنه أتى بمنهج جديد في شرحه، وأن

منهجه فريد؛ إذ مزج فيه بين منهج النحاة ومنهج القراء.

مقالة «رسالة في اللامات لأبي جعفر النحاس» لطفه محسن، طبعت في مجلة المورد عام ١٣٥٠هـ.

نتيجة الدراسة: حقق المؤلف هذه الرسالة للنحاس، معرّفًا الكتب التي ألّفت في حروف المعاني.

٢ . موجز عن النحاس وشرحه للمعلقة

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس. والنحاس - على صيغة المبالغة - هذه النسبة إلى من يعمل النحاس، وأهل مصر كانوا يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية النحاس. نحوي مصري كان من الفضلاء، تنقل في طلب العلم فرحل إلى العراق، فسمع ببغداد وبالأنبار وبالكوفة ثم بالرملة. عاد إلى مصر واشتغل بالتصنيف في علوم القرآن والأدب، فاستقر فيها إلى أن مات. قيل إنه كانت فيه حساسة وتقدير على نفسه، وإذا وهب عمامة قطعها ثلاث عمائم بخلاً وشحاً، وكان يلي شراء حوائجه بنفسه ويتحامل فيها على أهل معرفته، ومع هذا فكان للناس رغبة كبيرة في الأخذ عنه، فنفذ وأفاد وأخذ عنه خلق كثير (ابن خلكان، ١٣٩٧هـ، ١: ٩٩).

له تصانيف مفيدة أشار إليها ابن خلكان في كتابه وقال إن تصانيفه تزيد على خمسين مصنفاً (المصدر نفسه، ١: ٩٩؛ ابن كثير، ١٩٩٦م، ١١: ١٢٢)، منها: "كتابان في النحو" حققه حاتم صالح الضامن، وتولت طبعه منشورات دار البشائر لأول مرة في عام ٢٠٠٤م، "تفسير القرآن الكريم"، "إعراب القرآن" وحققه الدكتور زهير غازي زاهد وتولت طبعه عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، "الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم"، وطبع هذا الكتاب بالمكتبة العلامة عام ١٩٣٨م، والعنوان كاملاً هو: "الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم مما اجتمع عليه واختلف فيه عن العلماء من أصحاب رسول الله (ص) والتابعين والفقهاء وشرح ما ذكره بينا وما فيه من اللغة والنظر"، و"التفاحة في النحو" وهو كتاب مختصر في النحو، حققه وقدم له كوركيس عواد، وطبع في بغداد عام ١٩٦٥م، وهذا الكتاب "على اختصاره جامع لأمته الأبواب والأصول وأهم ما يحتاج إليه من يريد تقويم لسانه وتجنبه مزال الخطأ واللعن" (النكدي، ١٣٨٦هـ، ١٤٩)، و"رسالة في اللامات"، حققه طه محسن ونشره في مجلة "المورد"، والرسالة رغم صغرها مليئة بشواهد كثيرة من القرآن الكريم والمؤلف يجتري منها بموطن الشاهد فقط ويكتفي في غالب الأحيان بكلمة واحدة أو كلمتين من الآية" (محسن، ١٣٥٠هـ، ١٤٤)، و"تفسير أبيات سيبويه"، و"الكافي في النحو"، و"معاني القرآن الكريم"، و"الوقف والابتداء صغرى وكبرى"، و"طبقات الشعراء"، و"الاشتقاق لأسماء الله تعالى"، و"أخبار الشعراء"، و"أدب الكتاب"، و"أدب الملوك"، و"شرح المفضليات"، و"المقنع"، و"كتاب الأنواء"، و"تفسير عشرة دواوين للعرب". منه روايته ديوان امرئ القيس، قرأه ووضع فهارسه وعلق عليه عمر الفجاوي ونشرته وزارة الثقافة بعمان عام ٢٠٠٢م، و"شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقة"؛ حيث زاد النحاس إلى القصائد السبع قصيدتي الأعشى والنابعة.

وتوفي بمصر يوم السبت لحمس خلون من ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة، وقيل: سنة تسع وثلاثين. وكان سبب وفاته أنه جلس على درج المقياس على شاطئ النيل، وهو في أيام زيادته، وهو يقطع بالعروض شيئاً من الشعر، فقال بعض العوام: هذا يسحر النيل حتى لايزيد فتغلو الأسعار، فدفعه برجله في النيل، فلم يوقف له على خير (الصفدي، ١٩٩١م، ٧: ٣٦٢).

وأما الكتاب الذي نحن بصدد دراسة النحو فيه فهو الكتاب الأخير الذي أشرنا إليه، والنحاس هو الذي رفض قضية التعليق على الكعبة ولم يعترف بالتعليق سبباً في تسمية قصائد أنشدت في العصر الجاهلي بالمعلقات، فسمى كتابه في شرح هذه القصائد "شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات" وهذا العنوان يؤكد على شهرة هذه القصائد، لأنه طار صيته في مختلف بقاع الأرض واهتمّ بها الكثير من العلماء والأدباء.

امتاز شرح أبي جعفر من غيره من كتب الشروح أولاً بقدمه، لأنه من الشروح القديمة تتعلق بالقرن الرابع وثانياً انفراده عنها بمعالجته للكثير من المسائل الصرفية والنحوية. وعندما تنصفح الكتاب نجده كتاب صرف ونحو مطبّق خير تطبيق على أفضل موروث أدبي، وبلاغي ونحوي عند العرب، ألا وهو المعلقات؛ كما أنّ الأمر واضح في شرحه للبيت الأول من قصيدة امرئ القيس: "وأما ما فيه من النحو فإن ... " (النحاس، لاتا، ١: ٣). وقال في بداية كتابه في مقدمته الموجزة: "الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر، وإغفال لطيف ما فيه من النحو، فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأتبع ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ولم أكثر الشواهد ولا الأنساب ليخفّ حفظ ذلك إن شاء الله" (المصدر نفسه).

هذه المقدمة على الرغم من إيجازها حوت أيضاً للمنهج الذي اتبعه النحاس في شرح القصائد

وهو:

— الاهتمام بالنحو وتطبيق قضاياه على المعلقات.

— إشارة موجزة إلى معاني الغريب في الشعر.

— عدم الإكثار من ذكر الأنساب.

— عدم الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية وغيرها في شرحه.

أما الخاتمة فحتم النحاس شرحه للقصائد بعبارة تدلّ على ختم كلامه في الشرح حامداً لله تعالى ومصلياً على النبي وآله الطيبين إلّا قصيدة الحارث والأعشى، وبعد شرحه لقصيدة عمرو بن كلثوم قال: "فهذه آخر السبع المشهورات، على ما رأيت أكثر أهل اللغة يذهب إليه منهم أبو الحسن بن

كيسان، وليس لنا أن نعترض في هذا فنقول في الشعر ما هو أجود من هذه" (المصدر نفسه، ٢: ١٢٥).
وكلامه هذا يدل على أن النحاس قبل ما اشتهر بالمعلقات واختلف العلماء في تعدادها سبعا منها
كأكثر الشراح الآخرين ولكنه شرح أيضاً معلقة الأعشى والتابعة؛ فبلغ عدد القصائد المشروحة عنده
تسعاً.

يزخر شرح النحاس بمجموعة لا بأس بها من الظواهر والأدلة التي تضع قارئ هذا الشرح أمام
حقيقة واضحة لا تحتاج إلى كثير من الفحص والتدقيق للتوصل إليها؛ فالنحاس كان عالماً متبحراً
متقناً واسع الثقافة والاطلاع في مجال اللغة والأدب وعلوم الشريعة الإسلامية، وهذه الثقافة تتوضح في
جانبيه: الأول هو تنوع المشارب الثقافية التي نهل منها النحاس وظهرت في معالجته المجالات المختلفة
كالنحو والصرف واللغة وعلم الأصوات، والثاني هو عمق تخصصه في العلوم، خاصة النحو بكل
جوانبها وحيثياتها وما اتصل بها والاختلافات التي ثارت حولها وأهم المذاهب التي عالجتها.

٣. النحو والإعراب

تتجلى أهمية إعراب النصوص في ناحيتين:

الأول: الإبانة عن المعاني، فهو بذلك يخدم علم الدلالة مباشرة وعندما نتبع شرح النحاس نلاحظ
أنه اهتم بالإعراب أساساً واعتمد عليه في بيان المعاني الخفية.
الثاني: هو التطبيق الواسع على قواعد العربية النحوية والصرفية، مما يهيئ لدارسي العربية مزيداً من
الشواهد وبخاصة عندما كان هذا التطبيق قائماً على الشعر الجاهلي بوصفه أتقن وأقدم موروث أدبي،
لغوي، بلاغي، نحوي عند العرب (المدني، ١٩٩٥م، ص ٣٩).
هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا كانت غاية النحاس الرئيسة في شرحه هي الاهتمام بالنحو
وبيان قضاياها في المعلقات، فلا بد أن هناك خصائص في شرحه تميزه عن الآخرين؛ وهنا نشير إلى أهم
سمات منهجه في النحو:

٣-١. الإشارة إلى عائد الضمير

لأن تعيين مرجع الضمير يساعد القارئ في الكشف عن المعنى. قال في شرح البيت الـ ٥٢ للبيد:
«وَعُودِرَ فِي الْمَكْرِ سُحَامُهَا» إن «سحام» اسم كلب والماء تعود على الكلاب، وأضاف لأنه جعله
نكرة لأن المعارف لا تُضاف" (النحاس، لاتا، ١: ١٥٩).

"وركابي في موضع رفع بالابتداء يُنوي به التقديم وذلُّ خبره وإن شئت كان ذلُّ خبره، وإن شئت كان ذلُّ مرفوعاً بالابتداء وركابي خبره وإن شئت جعلت ركابي فاعلاً يسدُّ مسدَّ الخبر، فيكون على هذا قال: ذلُّ" (المصدر نفسه، ٢: ٤٦).

أو قال في شرح البيت الـ ٥٨ للبيد في قوله «وغاية تاجر وافيت» ناقلاً عن أبي الحسن: "خفض غايةً على أحد معنيين يجوز أن يكون جعل الواو بدلاً من «رب» ويجوز أن يكون عطفاً على قوله: «من ليلة» ويجوز النصب يوافيت" (المصدر نفسه، ١: ١٦٦).

ومن مظاهر اهتمامه بالنحو والإعراب هو أنه ذكر الإعراب على أساس رواية البيت، كقولته في شرح البيت الـ ٥٨ لعمره:

وَنَوْجَدُ نَحْنُ أَمْنَعُهُمْ ذِمَارًا وَأَوْفَاهُمْ إِذَا عَقَدُوا يَمِينًا

إذ قال: "ويجوز أن يُروى: ونوجدُ نحن أمنعُهُم، على أن يكون خبر نحن، والجملة في موضع نصب، ومن نصبَ فـ «نحن» على معنيين: أحدهما أن تكونَ صفةً للمضمر، فيها معنى التوكيد والآخر أن تكونَ فاصلة وقال الله جل وعزّ: ﴿... وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا...﴾ [المزمل: ٧٣: ٢٠] ويجوز الرفع في غير القرآن على ما تقدّم" (النحاس، لانا، ٢: ١١٣).

وكذلك قوله في شرح البيت الرابع عشر للنابغة:

وَهَابَ ضُمْرَانُ مِنْهُ حَيْثُ يُوَزِعُهُ طَعَنَ الْمَعَارِكِ عِنْدَ الْمُحَجَّرِ النَّجْدِ

"ويُروى: النَّجْدُ، والنَّجْدِ، والنَّجْدِ، فمن روى: النَّجْدُ فهو من نعت المعارك، ...، ومن روى النَّجْدِ فهو من نعت المحجر، ...، ومن روى النَّجْدِ فهو من نعت الحجر أيضاً إلا أنه على حذف، والتقدير: عند المحجر ذي النَّجْدِ" (المصدر نفسه، ٢: ١٦٤).

أو ذكر جوازات الإعراب مفضلاً إحداها على الأخرى مبيّناً علة تفضيله، قال في شرح البيت الـ ٤٦ لزهير:

فَكُلُّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ عُلَالَةَ أَلْفٍ بَعْدَ أَلْفٍ مُصَتِّمٍ

"وكلاً منصوب بإضمار فعل يفسره ما بعده كأنه قال: فأرى كلاً ويجوز الرفع على أن تُضمّر، إلا أن النصب أجود لتعطف فعلاً على فعلٍ، لأن قبله شاركت في الحرب فصار مثل قول الشاعر: أنشده سيويه:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذُّبَابُ أَحْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَحْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا
(المصدر نفسه، ١: ١٢٠)

ونماذج ذلك كثيرة كثيرة تدل على حيرة النحاس العلمية الواسعة في علم النحو، إذ لا يمكن أن يذكر كل هذه الجوازات في الإعراب إلا من كان له بقضايا النحو ومسائله علم شامل، ومن هذه النماذج أيضا ما ورد في الصفحات التالية: ١: ٦، ٧، ١٠، ١٦، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٤٣، ٧٤، ٨٧، ٨٩، ١٠٦، ١٠٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٨ و...٢: ٩، ١٠، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٣، ٣٠، ٣٥، ٤٦، ٦٦، ٧٧، ...

٣-٣. الإشارة إلى آراء الكوفيين والبصريين في قضايا نحوية: قال في شرح البيت ٣٣ للبيد

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ أَقْدَامَهَا

"وفيه من النحو أنه قال: وكانت مؤنث والأقدام مذكر، فزعم الكوفيون: أنه لما أولى «كان» خبرها وفرق بينها وبين اسمها، توهم التأنيث فأثت وحكى الكسائي عن العرب: كانت عادة حسنة من الله المطر. وقال بعض البصريين أنه إنما أثت الأقدام لأنه مضاف إلى مؤنث وهو مشتمل عليه وشبهه بما أنشد سيبويه:

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنْ مَنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهِلَالِ

فأثت المرّ لأنه مشتمل على السنين" (المصدر نفسه، ١: ١٤٧).

ولم يكتفِ بذكر الآراء في مسائل النحو فقط، بل جاوزها إلى قضايا صرفية ولغوية، ولم يكن ناقلاً للآراء فقط، بل نراه يرد على الكوفيين في بعض المواضع ويدحض حججهم، وذلك كقوله في شرح البيت السبعين لامرئ القيس في لفظة «بات»: «بات من البيتوتة، يقال: بات بيتوتة وساد سيدودة وقال قيلولة... ووزها عند البصريين «فيعلولة» فحذف منها كما حذف من ميت، فقبل ميت وهي عند الكوفيين «فعلولة»، واحتجوا بأنه ليس في الكلام «فيعلولة» وهذا الاحتجاج لا يجب لأن المعتل تقع فيه أشياء لا نظير لها في السالم، والذي قالوا: من أهما «فعلولة»، فإن «فعلولا لا يعرف في كلام العرب ويجب على قولهم أن يقال: كان كونونة وهذا لا يُقال" (المصدر نفسه، ١: ٤٣).

أما اللغة فقال النحاس في جمع لفظة «الأمة»: "قد يُجمع على أموان والجمع المسلّم «أموات» وحكى الكوفيون: «أميات»" (المصدر نفسه، ١: ٩٢).

وقال في شرح مفردة «هضيم» في البيت الثلاثين لامرئ القيس: "وهضيم عند الكوفيين بمعنى مهضومة فلذلك كان بلا هاء وهو عند سيبويه على النسب" (المصدر نفسه، ١: ٢١). وقال أيضاً في مفردة «الشول» في البيت الرابع عشر لطرفة: "الشول: جمع شائلة،... وهذا كما تقول: شال الميزان يشول، إذا خفّ وارتفع، وقال الكوفيون: هذا من الشاذ وقد كان يجب أن يُقال: شائل لأنه شيء لا يكون إلا للإناث وهو عند البصريين جيد على أن تُجرّيه على الفعل، فتقول: شالت فهي شائلة فأما إذا شالت بذنبا، فإنما يُقال لها شائل بلا هاء؛ هذا الأكثر ويجوز أن تُجرّيه على الفعل فتقول: شائلة" (المصدر نفسه، ١: ٦١).

٣-٤. تبيين العوامل الإعرابية

باعتبارها الركن الهام من أركان الإعراب، كما أنه قال في عامل النصب لـ «وقوفاً» في البيت الخامس لامرئ القيس: "قوله وقوفاً نصب على الحال، وكذا سمعت أبا إسحاق يقول: وغاب عني تحصيل العامل فيه، والذي يوجب عندي أن يكون العامل فيه «قفا»، كما تقول: وقفت بدارك قائماً سكاؤها" (المصدر نفسه، ١: ٥)، وكذلك أشار إلى العامل في هذه اللفظة في البيت الذي يشبه بيت امرئ القيس وهو البيت الثاني لطرفة:

وُقُوفاً بِهَا صَاحِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكَ أَسَى وَتَجَلَّدِ

"والعامل في الحال قوله: ظللتُ ومن روى «تلوح» فالعامل عنده فيها «تلوح»" (المصدر نفسه، ١: ٥٤).

٣-٥. الإشارة إلى معاني الحروف والظروف في الآيات

إذ نلاحظ أن بعض الحروف تأخذ المعنى الآخر في بعض الآيات ليناسب المعنى، وإليك بعض النماذج منها:

• حرف «الباء» في البيت الـ ٣٩ لامرئ القيس:

تُضِيءُ الظَّلَامَ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا مَنَارَةٌ مُسَمًى رَاهِبٍ مُتَبَلِّلِ

إذ قال: "«بالعشاء» معناه «في العشاء»، كما يقال: فلان بمكة وفي مكة وإنما صارت الباء في موضع «في» لقرابها من معناها" (المصدر نفسه، ١: ٢٧).

• «لدى» في البيت الـ٦٢ لامرئ القيس «لدى البيت قائماً» بمعنى «عند» واستشهد النحاس لهذا المعنى بالآية القرآنية وقال: "وقال الله عز وجل: ﴿... وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ...﴾ [يوسف ١٢: ٢٥]" (النحاس، لاتا، ١: ٣٨).

• «من» في البيت الأول لزهير: «أمن أم أوفى» للتبعيض، فأخرج الدمثة من الدمن (المصدر نفسه، ١: ٩٩). كما أشار إلى زيادة «من» في قول الشاعر «هل ترى من طعائن» قائلاً: "زائدة يريد أنها زائدة للتوكيد ويحتمل أن تكون غير زائدة وتكون للتبعيض" (المصدر نفسه، ١: ١٠٣).

• «الباء» بمعنى «عن» في قول عنتره: «هلاً سألت الخيل ... بما لم تعلمي»، واستشهد بقول الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج ٧٠: ١]، المعنى عن عذاب واقع، "قال أبو إسحاق معنى قوله جل وعز: ﴿... فَسَقَلْ بِمِمْ حَيْبِرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٥٩] فاسأل عنه" (النحاس، لاتا، ٢: ٣١).

• «في» بمعنى «على» في قول الشاعر: «بَطَلْ كَأَنْ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ» (المصدر نفسه، ٢: ٣٨).

وأشار أيضاً إلى الفرق بين بعض الحروف كقوله في شرح البيت الـ٤٥ للحارث:

أَمْ عَلَيْنَا جَرَى حَتِيفَةَ أَمْ لِيْ — سَسَ عَلَيْنَا فِيمَا جَنَوْنَا أَنْدَاءُ

مشيراً إلى الفرق بين «أم» و«أو» أن: "أم تقع للتسوية، نحو قول الله جل ثناؤه: ﴿... ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٦] وتقع «أم» للخروج من كلام إلى كلام أيضاً نحو قوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرْتَهُ...﴾ [السجدة ٣٢: ٣]، و«أو» تقع لأحد الشئيين نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا

(النحاس، لاتا، ٢: ٧٣)

٦-٣. تحديد ما يتعلّق به الظرف والجار والمجرور

طرح السؤال في شرح البيت السابع لامرئ القيس:

كَدَابِكُ مِنْ أُمَّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَا سَلِ

سأل عن متعلق الكاف، قائلاً: "ومما يُسأل عنه في هذا البيت أن يُقال: الكاف بأيّ شيء هي متعلّقة؟ فالجواب أنّها متعلّقة بقوله: «قفا نُبك» كأنه قال: قفا نبك كعادتك في البكاء والكاف في موضع نصب والمعنى بكاء مثل عادتك، ويجوز أن تكون الكاف متعلّقة بقوله «شفائي» ويكون التقدير: كعادتك في أن تتشفي في أم الحويرث، والباء في قوله «نمأسل» متعلّقة بقوله: «كدأبك»، كأنه قال: كعادتك بمأسل" (المصدر نفسه، ١: ٧).

وكما حدّد متعلق اللام في قول لبيد: «لمعفرٍ قَهْدٍ تَنَازَعٍ شِلْوَه» في:

خَنَسَاءُ ضَيَّعَتِ الْفَرِيرَ فَلَمْ يَرِمْ عُرْضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُهَا وَبُعَامُهَا
لِمُعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعٍ شِلْوَه عُبْسٌ كَوَاسِبٌ مَا يَمْنُ طَعَامُهَا

قائلاً: "واللام في قوله «لمعفر» متعلّقة بقوله: فلم يرم، والمعنى فلم يرح طوفها وبُعَامُهَا من أجل معفر، كما تقول: أنا أكرم فلاناً لك، أي من أجلك، وقيل: اللام متعلّقة بقوله: وبُعَامُهَا، أي صوتها لمعفر" (المصدر نفسه، ١: ١٥٠).

أو ذكر عامل الظروف بما أنّها قدمت على الفعل العامل، قال في شرح البيت العشرين لعنترة:

سَحًا وَتَسْكَابًا فَكُلَّ عَشِيَّةً يَجْرِي عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتَصَرَّمْ

"وقوله: فكلّ عشية منصوبٌ على الظرف والعامل فيه يجري" (المصدر نفسه، ٢: ١٧).

٤. علاقة النحو بالأصوات

ولا يفوتنا أن نذكر أن النحاس أشار في شرحه إلى بعض الأسباب الصوتية التي أثرت في الضبط الإعرابي للكلمة في أبيات المعلقة واضطرّ الشاعر أن يغيّر حركة الكلمة، منها:

- وزن البيت واستواؤه؛ وذلك كقوله في شرح البيت الـ٧٤ لامرئ القيس:

عَلَا قَطْنًا بِالشَّيْمِ أَمْنٌ صَوْبِهِ وَأَيْسَرُهُ عَلَى السَّتَارِ فَيَذْبُلُ

إذ «يذبل» كان يجب ألا ينصرف لأنه معرفة وهو على وزن الفعل المستقبل إلا أنه صرفه ضرورة، لأنه يجوز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف" (المصدر نفسه، ١: ٤٦).

- إتباع حركة الإعراب ما قبلها في اللفظة؛ وذلك في البيت الـ٥٧ لعمر:

مَتَى نَعْقِدَ قَرِينَتَنَا بِحَبْلِ نَجْدُ الْحَبْلَ أَوْ نَقْصِرَ الْقَرِينَا

إذ قال: "وقوله «نجد الحبل» جواب الشرط، يجوز فيه الكسر والفتح والضم وإظهار التضعيف في غير هذا البيت؛ فمن كسر وهو الاختيار فاللقاء الساكنين وإنما كان الاختيار، لأنه لما لقي الساكن ألف ولام أشبه «اضرب الرجل»؛ ومن فتح فلأن الفتحة خفيفة والمضاعف ثقيل ومن ضم أتبع الضمة الضمة ومن أظهر التضعيف فلأن الساكن الثاني من نجد في موضع سكون" (المصدر نفسه، ٢: ١١٢)، وهذا نوع من التوافق الصوتي بين حرفي كلمة.

• الجر بالمجاورة؛ وذلك في شرح البيت الـ ٧٨ لامرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنْسًا فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

وقال: "وقوله «مزمل» أي مدثر وكان يجب أن يقول: «مزمل» لأنه نعت للكبير، إلا أنه خفضه على الجوار" (المصدر نفسه، ١: ٤٨).

٥. موقفه من القياس

عني النحاة من القدم بالقياس، حتى عرفوا النحو بأنه "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" (القفطي، ٢٠٠٤م، ٢: ٢٦٧). والقياس له أنواع مختلفة، منها قياس نحوي، ولغوي، وصرفي و... وعندما ندرس قياس المستعمل عند النحاس في شرحه نلاحظ أنه اهتم بالقياس اللغوي والصرفي أكثر من غيرهما.

ظهر اهتمام النحاس بالقياس في كتابه في شرح المعلقات في مظاهر، منها أنه كان يشير إلى القياس وما هو الأصل في اللغة. قال في شرح لفظة «الهيام» في البيت الـ ٤١ للبيد: "والهيام قيل هو الرمل اللين وقيل هو ما تناثر من الرمل، يقال: الهام والهام والهام بمعنى واحد وجمعه في القياس أهيممة" (النحاس، لاتا، ١: ١٥٢). وقال أيضاً في شرح البيت الـ ٣٢ لزهير في لفظة «تُنَّجُ»: "يقال: تُنَّجَتِ الناقاة تُنَّجُ، ولا يقال: تَنَّجَتِ ولا يُعرف لها فعلٌ في هذا، إلا أن الأصمعي حكى: أُنَّجَتِ الناقاة: إذا استبان حملها فهي تُنَّجُ، ولا يُقال: مُنَّجُ، وهو القياس، إلا أن العرب استعنت عنه بتنوج" (المصدر نفسه، ١: ١١٤).

وأشار في شرح البيت الـ ٤٥ لعمر:

بِأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمَرُو بَنَ هِنْدٍ تُطَيِّعُ بِنَا الْوُشَاةَ وَتَزْدَرِينَا

أن "عمرو منصوب على أنه اتباع لقوله: ابن هند، كما قيل منتين فأتبعوا الميم التاء والقياس أن يُقال: عمرو بن هند إلا أن الأول أكثر في كلام العرب" (المصدر نفسه، ٢: ١٠٨).
وقال في شرح البيت الـ٣٤ لعمرو في لفظة «سوق»:

تَحَالُ جَمَاعِمِ الْأَبْطَالِ فِيهَا وَسُوقًا بِالْأَمَاعِزِ يَرْتَمِينَا

"وفي الكثير سُوق والأصل سُوقُ إلا أن الواو إذا انضمت ما قبلها لم تُكسر ولم تُضم، لأن ذلك ثقیل فيها فوجب أن تُسكن ولا يجتمع ساكنان فحذفت إحدى الواوين، فعلى قياس سيبويه: أن المحذوفة الثانية لأنها زائدة فهي أولى بالحذف، وعلى قياس قول الأخفش أن المحذوفة الأولى، لأن الثانية علامة فلا يجوز حذفها عنده" (المصدر نفسه، ٢: ١٠٣).
ومنها أنه أشار إلى ما هو خلاف القياس. قال في شرح البيت الـ٤٧ لعمرو في مفردة «مقتوين»:

تَهَدَّدْنَا وَأَوْعَدْنَا رَوِيْدًا مَتَى كُنَّا لِأَمَّاكٍ مُقْتَوِينَا

ناقلًا عن الخليل: "المقتوون مثل الأشعرين يعني أنه يُقال أشعري وأشعرون ومقتوي ومقتوون فحذف ياء النسبة منهما في الجمع وفي المقتوين علة أخرى وهي أنه يُقال: في الواحد مُقْتَوِيٌّ ثم تحذف ياء النسبة فتصير الواو طرفاً وقبلها فتحة فيجب أن تُقلب ألفاً فتصير مَقْتَى مثل مَلْهَى ثم يجب أن تُجمَعَ على مُقْتَيْنِ مثل مصطَفَيْنِ، هذا القياس، ثم إن العرب استعملته على خلاف هذا، فقالوا في الرفع: «مقتوون» وفي النصب والخفض «مقتوين» وتقديره أنه جاء على أصله فكأنه يجب على هذا أن يُقال في الواحد مُقْتَوٍ ثم يجمع فيقال: مُقْتَوُونَ" (المصدر نفسه، ٢: ١٠٩).
وخلاصة القول في منهج النحاس في القياس أنه كان له أصل عام راعاه؛ فهو حين كان يشرح قضية صرفية أو لغوية ذكر ما كان فيه من القياس أو اختار أشيع الأقوال وأقربها إلى القياس.

٦. موقفه من العلة والتعليل

وأما موقفه من العلة والتعليل، فلا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن النحاة — وخاصة نحاة البصرة — قد اهتموا بالعلة اهتماماً كبيراً، فبحثوا واتخذوا لكل ظاهرة يرونها أو يتحدثون عنها علة؛ فالنحاس بوصفه نحويًا اهتم بالعلة والتعليل في بيانه إعراب الأبيات في شرحه.

مما يلاحظ على منهج النحاس في العلة أنه كان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة ويختار الراجح منها، وإليك مثلاً يوضح هذه السمة المنهجية، كما قال في شرح البيت ٥٦ للبيد:

تَرَكَ أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَها أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النَّفُوسِ جِماهُها

بعد أن أشار إلى الأقوال المختلفة في إعراب لفظة «يرتبط» قائلاً: "وجزم «يرتبط» عطفاً على قوله: «إذا لم أرضها» هذا أجود الأقوال، ... وقيل: «يرتبط» في موضع رفع إلا أنه أسكنه لأنه ردّ الفعل إلى أصله، لأن أصل الأفعال ألا تعرب وإنما أعربت للمضارعة، وقيل: إن «يرتبط» في موضع نصب ومعنى أو بمعنى «إلا أن» (المصدر نفسه، ١: ١٦١). ذكر القول المفضل عنده معللاً: "وإنما اخترنا القول الأول وهو أن يكون في موضع جزم لأن أبا العباس محمد بن يزيد قال: لا يجوز للشاعر أن يُسكّن الفعل المستقبل، لأنه قد وجب له الإعراب لمضارعة الأسماء وصار الإعراب فيه يُفَرِّق بين المعاني؛ ألا ترى أنك إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، كان معناه خلاف معنى قولك: وتشرب اللبن، فلو جاز أن تُسكّن الفعل المستقبل لجاز أن تُسكّن الاسم، ولو جاز أن تُسكّن الاسم لما تبين المعاني" (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر أن النحاس استخدم لغة العرب مادة لتعليقاته النحوية وأشار إلى كثرة استعمال العرب وهذه العلة — حسب تقسيم الزجاجي للعلل — علة تعليمية وهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ فإذا سمعنا بعضاً قيس عليه نظيره (الزجاجي)، وذلك كقوله في البيت العشرين لامرئ القيس:

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مَيِّ حَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِي

وقوله «تك» في موضع جزم بالشرط والأصل في موضع الرفع يكون يا هذا، فتحذف ضمة النون للجزم، وتبقى النون ساكنة والواو ساكنة فتحذف الواو لسكونها وسكون النون، فتصير تكن، ثم حذفت النون من تكن ولا يجوز الحذف من نظائرها ... والفرق بين تكون وبين نظائرها أن تكون فعلاً يكثر استعماله وهم يحذفون مما كثر استعمالهم له، ومعنى كثرة الاستعمال في هذا أن «كان ويكون» يعبر بهما عن كل الأفعال، تقول: كان زيدٌ يقوم، وكان زيدٌ يجلس، وما أشبه ذلك؛ فلما كثر استعمالهم لكان ويكون حذفت النون من «يكن» وشبهت بحروف المد واللين، وحذفت كما يُحذفن والدليل على أنها مشبهة بحروف المد واللين أنها لا تحذف في موضع تكون فيه متحركة ولا يجوز أن تقول: «لم يك الرجل منطلقاً» لأنها ههنا في موضع حركة، لأنك تقول: «لم يكن الرجل

منطلقاً فتحركها لالتقاء الساكنين؛ فأما شبهها بحروف المد واللين، فإنها تحذف في الجزم كما يُحذفن، فتقول: الزيدان لم يَقوموا ولم يقوموا فتكون علامة الجزم حذف النون، كما تكون علامة الجزم حذف الياء في قولك: لم ترم يا هذا (المصدر نفسه، ١: ١٥).

وكرر هذه المسألة في شرح البيت الخمسين لزهير (المصدر نفسه، ١: ١٢٣).

واستخدم أيضاً لغة القرآن مادة لتعليقاته النحوية، وأصدر مثل هذه التعليقات بقوله: «وبه جاء القرآن»، وهذا ما جاء به في توجيهه تفضيل إعراب النصب على الرفع في قول النابغة:

إِلَّا أُوَارِيَّ لَأَيَّامًا أُبَيِّهَهَا وَالتُّؤَيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

قال: "ويروى «إلا أوارى» بالرفع، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء لم رفعت أوارى؟، فقال: لأنها من بعض الدار ... والنصب أجود وبه جاء القرآن قال الله عزّ وجلّ: ﴿... مَا هُمْ بِمِنِّ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ...﴾ [النساء: ١٥٧] وكذلك الاختيار في كل استثناء ليس من الأول وإن كان ما قبله منفيّاً" (النحاس، لاتا، ٢: ١٥٨).

أو جاء بعلّة لأفضلية أسلوب على أسلوب آخر في العربية مستشهداً بالآيات القرآنية، كقوله في شرح البيت الـ٥٧ للحارث:

ثُمَّ خَيْلٌ مِّنْ بَعْدِ ذَاكَ مَعَ الْعَاءِ لَلَّاقٍ لَا رَأْفَةَ وَلَا إِبْقَاءُ

قال: "وقوله «لا رافة ولا إبقاء» أي ليس لأصحاب الغلاق رافة بهم ولا إبقاء عليهم ثم حذف لعلم السامع، وقيل في قول الله جلّ وعزّ: ﴿... فَمُسْتَقَرًّا وَمُسْتَوْدَعًا...﴾ [الأنعام: ٩٨] مستقر في الأصلاب ومستودع في الأرحام ثم جعل «لا» في قوله «لا رافة» بمعنى ليس، وأنشد سيبويه:

مَنْ صَدَّ عَن نيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحِ

وهو في البيت الحارث أحسن، لتكريره لقوله: ولا إبقاء فصار مثل قراءة من قرأ: ﴿... فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...﴾ [البقرة: ١٩٧] " (النحاس، لاتا، ٢: ٧٧).

أو ذكر العلة لعدم جواز إعراب المفردة في البيت، كقوله في شرح البيت الـ٢٢ للنابغة:

إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الْمَلِكُ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ

"قوله «إلا سليمان» في موضع نصب على البدل من موضع أحد وإن شئت على الاستثناء ولا يجوز أن يكون في موضع خفض على البدل من أحد على اللفظ لأن «مِنْ» لا تقطع إلا على المعرفة في هذا الباب" (المصدر نفسه، ٢: ١٦٧).

وأخيراً قبل أن نختتم بحثنا عن النحو والإعراب في شرح النحاس نوّد أن نشير إلى أن صاحبنا أباحفتر النحاس كان بصري المذهب في النحو؛ وذلك لأنه نُحجَّ نُحجَّ البصريين وسار على دربهم ولا شك في انتمائه إليهم؛ لأن النحاس أخذ عنهم كثيراً في كتابه وأن سمات منهجه في النحو — هي التي ذكرناها — وموقفه من القياس والتعليل وذكره آراء البصريين مقدماً إياها على آراء المذهب الكوفي كل ذلك مما يدلنا على مذهبه البصري، وكذلك نلاحظ أنه تعلق ببعض قواعد بصرية في شرحه كتعلّقه بقاعدة بصرية هي أن المبتدأ يرتفع بالابتداء في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، قال في شرح البيت الـ٣٢ لزهير:

فَتَنْتِجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتُقْطِعُ

"كلّهم مرفوع بالابتداء ولا يجوز أن يكون توكيداً لأشأم ولا لغلّمان، لأنهما نكرتان والنكرة لا تُؤكّد" (المصدر نفسه، ١: ١١٤).

٧. الاستشهاد بالقرآن والشعر العربي لبيان النحو وقضاياها

لا يخامرنا شكّ في مكانة الشاهد في العلوم العربية والإسلامية، وذلك أن الشاهد يُعدّ العصب لها في مرحلة التنظير، وهو المادة في مرحلة التطبيق، كما أنه هو العنصر الأساسي الذي تقعدت بناءً عليه قواعد اللغة وتراكيبها وتعبيراتها. والشواهد لا يقف تأثيرها عند هذا الحد، بل إنها تكوّن في مجموعها تراثاً حضارياً للأمة لا يمكن التفريط فيه فضلاً عن تجاهله؛ لأنه مرتبط بثقافة هذه الأمة ارتباطاً وثيقاً منذ وقت مبكر من تاريخها، «لما يحتزنه من موروث ثقافي وحضاري في حياة العربي، ولما له من أثر كبير في تكوينه الأدبي والمعرفي، حتى غدا ثابتاً من أهم ثوابتها» (ابن حمود العطوي، ١٤٢٥هـ، ٦). ويقول الدكتور إميل بديع يعقوب إنها: «تشكل ... قسماً مهماً من تراثنا اللغوي عامة ... وهي فضلاً عن ذلك تؤلف جزءاً مهماً من تراثنا الأدبي والحضاري» (بديع يعقوب، ١٩٩٢ م، ٥).

وإذا تأملنا في مصادر النحاس في شرحه فنلاحظ أنه تعامل مع الشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال لشرح الأبيات، وبما أنه لم يستخدم الحديث

والأمثال في توضيح النحو وقضاياه، فنحن هنا نحملهما وهتمم بالقرآن والشعر العربي الذين استشهد بهما النحاس في شرح النحو والإعراب فضلاً عن استشهاده بهما في اللغة، والصرف، والتاريخ، وتوضيح أسماء الأعلام.

وأما بالنسبة إلى استشهاد النحاس بالقرآن فهو بوصفه قارئاً للقرآن الكريم عالماً بقراءاته المختلفة وشارحاً للمعلقات لم يغفله في شرحه وخاصة لبيان مسائل نحوية. نشير هنا إلى أهم أغراضه لاستشهاده بالقرآن في النحو:

استشهد بالآية عندما أراد أن يُثبت صحة قاعدة نحوية، كقوله في شرح البيت ٤٨ للأعشى:

لَأَعْرِفَنَّكَ أَنْ جَدَّدْتَ عَدَاؤَنَا وَالتَّمِيسَ النَّصْرُ مِنْكُمْ عَوْضٌ تُحْتَمَلُ

قال: "قال ابن السكيت: عوض: دهرٌ وأيدٌ وهذا القول فيه تساهلٌ لأنه لو كان على هذا لكان نكرة ووجب أن ينصبَ ويُنَوَّنَ ولكن حقيقته أنه بمعنى دهرك وأبدك وهو معرفة، فلذلك بُني وهو بمخزلة «قيلُ وبعُدُ» إذا نُكِّرْتَا لم تُبَيَّنَا كما قرئ: ﴿... لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ...﴾ [الروم: ٣٠: ٤]" (النحاس، لاتا، ٢: ١٤٨).

أو استشهد بالآية لبيان معنى الحروف كما قال في شرح البيت ٣٩ لزهير في قوله «ولا هو أبداها» بأن «لا» بمعنى «لم» وقال الله جل وعز: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٧٥: ٣١]، معناه فلم يصدق ولم يُصلِّ (النحاس، لاتا، ١: ١١٧).

أو عندما قصد تقوية وجهٍ إعرابي رآه في لفظة، كقوله في شرح البيت الخامس عشر لعنترة:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سَوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

قال: "اثنتان مرفوع بالابتداء وإن شئت بالاستقرار، وأربعون عطف عليه، وقوله «سوداً» نعتٌ لخلوبة لأنها في موضع الجماعة والمعنى من الحلاب، وقيل: في قول الله جل وعز: ﴿وَقَطَّعْتَهُمْ اثْنَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا...﴾ [الأعراف: ٧: ١٦٠] أقوال: أحدها يقوي هذا وهو أن المفسر محذوف والمعنى اثني عشرة أمة" (النحاس، لاتا، ٢: ١٤).

وربما استشهد بآية قرآنية ليدل على جواز أسلوب، كقوله في شرح البيت الرابع للنابغة:

رُدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَبَيَّدَتْ ضَرَبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي النَّادِ

قال مبرهنًا على أن الشاعر أضمر ما لم يجر ذكره: "فإنه إذا روي رُدَّتْ، فقد أضمر ما لم يجر ذكره أراد: رُدَّتْ عليه الأمة، إلا أن هذا جائز كثير إذا عُرف معناه، قال الله عز وجل: ﴿... رَبِّيَ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص ٣٨: ٣٢]، يعني الشمس والله أعلم" (النحاس، لاتا، ٢: ١٦٠).

وأما الشعر العربي فاستشهد به أيضاً في شرح مسائل نحوية، منها:
استشهد بالشعر في شرح قاعدة نحوية، كشرحه البيت العاشر للحارث:

غَيْرَ أَنِّي قَدْ اسْتَعِينُ عَلَى الْمَهْمِ إِذَا خَفَّ بِالثَّوِيِّ النَّجَاءُ

عندما وضَّح الاستثناء في البيت، قال: "وقوله غير أن منصوبٌ على الاستثناء وهذا استثناء ليس من الأول كما قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿... مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ...﴾ [النساء: ٤: ١٥٧]، وأنشد سيبويه:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ
بِهِنَّ فُلُؤُلُ مِنْ قِرَاعِ الْكَنَائِبِ"
(النحاس، لاتا، ٢: ٥٦)

وقال في شرح البيت الـ ٢٨ لزهير:

يُؤَخَّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخَرُ
لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلُ فَيُنْقَمَ

في بيان بدل فعل من الفعل: "قال بعض أهل اللغة: يؤخر بدل من «يُعلم» [في البيت السابق]، ... وكما قال الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
بِحَدِّ حَطْبَاءٍ جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا
(المصدر نفسه، ١: ١١٢)

أو استشهد بالشعر في بيان إعراب لفظة في البيت، كقوله في شرح البيت الـ ٨٢ لامرئ القيس وإعراب لفظة «غرقى» قال: "وقوله غرقى في موضع نصب على الحال، كما قال الأعشى:

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَ مِنَ الْإِسْمِ
فَنَطِ مَمْرُوجَةً بِمَاءِ زُلَالٍ"
(المصدر نفسه، ١: ٥٠)

أو استشهد بالشعر لبيان معنى الحرف في البيت، كقوله في شرح البيت الـ٤٥ للحارث عندما وضّح الفرق بين حرفي «أم» و«أو»، قال: "و«أو» تقع لأحد الشيتين [التسوية والخروج من كلام إلى كلام] نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا"
(المصدر نفسه، ٢: ٧٣)

أو أشار إلى أن الحرف محذوفة في البيت واستشهد بالشعر، كقوله في شرح البيت الـ٧٣ لعنترة:

لَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَقْبَلَ جَمْعُهُمْ يَتَذَامِرُونَ كَرَّرْتُ غَيْرَ مُذَمِّمٍ

إذ «قد» محذوفة قبل «أقبل» واستشهد ببيت لزهير:

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَّقَدِّمِ
(المصدر نفسه، ٢: ٤٣)

النتيجة

من أهم ما وصل اليه البحث إليه هو أنه:

— من مظاهر اهتمام النحاس بالنحو والإعراب: الإشارة إلى عائد الضمير، وذكر الأوجه الإعرابية المحتملة لمفردات البيت، وبيان آراء الكوفيين والبصريين في قضايا نحوية، وتوضيح معاني الحروف والظروف في البيت، وتحديد متعلق الظرف والجار والمجرور.

— أشار النحاس في شرحه إلى بعض الأسباب الصوتية التي أثرت في الضبط الإعرابي للكلمة في أبيات المعلقة وأجبرت الشاعر أن يغيّر حركة الكلمة، منها: وزن البيت واستواؤه، وإتباع حركة الإعراب ما قبلها في اللفظة، والجر بالمجاورة.

— وأما موقفه من العلة والتعليل فمما يُلاحظ على منهج النحاس في العلة أنه كان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة ويختار الراجح منها، واستخدم لغة العرب ولغة القرآن أيضاً مادة لتعليقاته النحوية.

— وأما موقفه من القياس فظهر اهتمامه بالقياس في كتابه في شرح المعلقة وأنه كان يشير إلى القياس وما هو الأصل في اللغة.

— استشهد النحاس بالآيات القرآنية والشعر العربي لبيان المسائل النحوية وذلك لتقوية وجهٍ إعرابي، أو شرح معنى الحروف، أو توضيح قاعدة نحوية، أو للبرهنة على جواز أسلوبٍ ما في النحو.

المراجع

✽ - القرآن الكريم.

١. ابن حمود العطوي، عويض (١٤٢٥هـ.ق)، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب القزويني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها. المجلد ١٨. العدد ٣٠.
٢. ابن خلكان. أحمد بن محمد (١٣٩٧هـ.ق)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
٣. ابن كثير، أبو الفداء (١٩٩٦م) البداية والنهاية، بيروت: دار الفكر.
٤. بديع يعقوب، إميل (١٩٩٢م)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، بيروت: دار الكتب العلمية.
٥. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (١٩٨٢م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.
٦. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك (١٩٩١م)، الوافي بالوفيات، باعثناء إحسان عباس. ط٣، بيروت: دارصادر.
٧. القفطي، علي بن يوسف (٢٠٠٤م)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.
٨. محسن، طه (١٣٥٠هـ)، «رسالة في اللامات لأبي جعفر النحاس» المورد، ٢١، صص ١٤٣ - ١٥٠.
٩. محمد المدني، علي (١٩٩٥م)، «الإعراب في شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، دراسة وصفية». مجلة جامعة الملك سعود. ٧، صص ٣٩ - ٧١.
١٠. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. لاتا، شرح القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات. بيروت: دار الكتب العلمية.
١١. نصيف الجنابي، أحمد (١٤٠٠هـ)، «أصالة النحاس في شرح القوائد التسع» اجمع العلمي العراقي، ٣١، صص ١٤٢ - ١٦١.
١٢. النكدي، عارف (١٣٨٦هـ)، «التعريف و النفد، التفاحة في النحو تأليف أبي جعفر النحاس النحوي» مجمع اللغة العربية بدمشق، ٤٢ الجزء ١، صص ١٤٩ - ١٥٣.

پژوهشی توصیفی درباره نحو و مسایل آن در شرح نحاس بر معلقات

سمیه حسنعلیان^{۱*}، سیدمحمد رضا ابن الرسول^۲

۱- استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان

۲- استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان

hasanalian25@yahoo.com

چکیده:

با توجه به جایگاه والای معلقات در ادبیات عربی و نقش آن در دانش‌های زبانی چون لغت، نحو، و بلاغت عربی، و نیز در بر داشتن بسیاری از واژگان دوره جاهلی شارحان بسیاری به شرح ابیات این چکامه‌ها پرداخته‌اند که از جمله ایشان ابو جعفر احمد بن محمد نحاس در شرح خود با عنوان «شرح القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات» است. وی در شرح خود به موضوعات مختلفی چون نحو، باغت، معنا، و نقد و .. اشاره داشته است. از این رو پژوهش حاضر با روش توصیفی - تحلیلی، روش نحاس را در مواجهه با نحو و اعراب و موضع او را در مسایلی چون تعلیل، و قیاس مورد بررسی قرار داده است.

مهم‌ترین یافته‌های تحقیق بیانگر این است که توجه نحاس به نحو و اعراب امری آشکار و غیر قابل اغماض بوده، در مواردی چون: اشاره به مرجع ضمیر، بیان معنای حروف، اشاره به دیدگاه کوفیان و بصریان در مسائل نحوی، مشخص نمودن متعلق ظرف و جار و مجرور، اعراب کلمات و جملات، اشاره به برخی نکات آوایی و توضیح قاعده نحوی بروز می‌یابد. نیز وی به مقایسه علل نحوی پرداخته و به قیاس نظر داشته، همان گونه که با استشهاد به آیات قرآنی و شعر عربی به توضیح مطالب نحوی در معلقات پرداخته است.

کلیدواژه‌ها: معلقات، نحو، نحاس، شاهد، قیاس، علل نحوی.

A Descriptive Study of Al Nahhas book with Regard to Syntax and the Related Issues "Sharh al_Qasa'id al_Mashhoorat"

S. Hasan Alian^{1*}, S.M.R. Ibnorrasool²

1- Assis. Prof. Faculty of Arabic Language and Literature, Uni. of Isfahan, Iran

2- Assis. Prof. Faculty of Arabic Language and Literature, Uni. of Isfahan, Iran

Hasanalian25@yahoo.com

Abstract:

Considering the importance of Mu'allaqat in Arabic literature, and in the various sciences of language and literature, and containing many of the jahelliah words, many of commentators paid attention to it such as Al_Nahhas in his book "Sharh al_Qasa'id al_Mashhoorat".

The present study, using descriptive-analytical method, intends to study the method of Al_Nahhas in his book in order to analyze and examine his method in applying the syntax.

The results of the study revealed that Al_Nahhas paid attention to the syntax and it is clear in some cases such as: reference to pronouns references, expressing the meaning of letters, as well as comparis his reasons in the syntax and i'rab, as he applied different evidence from the holy Quran and Arabic poetry to explain the syntax.

Keywords: Mu'allaqat, Syntax, Al_Nahhas, Evidence, Comparison, Synatax causes.